للتدريس، فهو يتم من خلال «تزييف الواقع وعدم البحث» ففي جامعة بير زيت، على سبيل المثال، يدرسون مادة جغرافية ارض ــ اسرائيل بواسطة خرائط لا تحتوي على المستوطنات الاسرائيلية.

وتعتبر اسرائيل ان القانون الدولي، لا يلزمها بفتح مثل هذه الجامعات؛ وبانه يخولها حق التدخل في النشاطات التربوية، حفاظا على الامن.

يدحض هذه التبريرات، تقرير اعد في العام ١٩٨٠ من قبل لجنة من الاكاديميين الاسرائيليين في الجامعة العبرية[٥٦]، حول اوضاع الجامعات في المناطق المحتلة، حيث تبين لهذه اللجنة ان النشاطات في تلك الجامعات، تجري وفق مناهج مقبولة؛ وان ادارة هذه الجامعات تبذل كل ما في وسعها من اجل استمرارية هذه النشاطات بشكل منظم وان البرامج تدرس بشكل موضوعي ولا تتنافى مع الواقع. فجامعة بيرزيت، لا كما ادعت السلطات الاسرائيلية؛ تستعمل الخرائط التي صدرت عن دائرة المساحة في اسرائيل.

واعتبرت لجنة الاكاديميين الاسرائيليين، ان عدم تمكن اعضاء الهيئة التدريسية من الالتحاق بالجامعات الا بتصاريح من قبل السلطات العسكرية، وعدم فتح الجامعات الا بتصاريح خاصة مع مراقبة المناهج والكتب، هي امور غريبة عن فكرة الحرية الاكاديمية. واعترفت لجنة الاكاديميين، بان رفض اعطاء التصاريح للمعلمين، هو عقاب اضافي على المعلم بالاضافة الى العقاب او الاعتقال الذي فرض عليه من قبل. واقرت اللجنة ان الحاجة الى تصريح خاص لكل فرد من خارج الضفة الغربية، يرغب بالدراسة او التدريس في احدى جامعاتها هو ضرر اخر قد لحق بالحرية الاكاديمية.

وخلاصة القول، ان الجامعات في كل انحاء العالم تعتبر مقياسا من مقاييس التقدم الحضاري للشعوب؛ فهي تخرج الكوادر والكفاءات في جميع ميادين العمل الاجتماعي والتكنولوجي، لخدمة المجتمع الذي توجد فيه تلك الجامعات. وفي ظل ظروف الاحتلال والمواجهة المستمرة التي تفرضها السلطات العسكرية على الطلاب والاساتذة (من فرض مشاريعها السياسية والاقتصادية عليهم وعلى اهلهم)، يقوم هؤلاء بالتعبير عن مواقفهم الوطنية تجاه هذه السياسات. خاصة وان هذه العلاقات المتأزمة بين الطرف العسكري الاسرائيلي والاكاديمي الفلسطيني ليست حديثة العهد. فالحكم العسكري، منذ بداية الاحتلال، ينظر الى تلك المؤسسات الاكاديمية على انها «مرتع للتطرف» او «مواقع ارهاب»... كما ينظر للطلاب نظرة خوف وترقب كنظرته «الى عنصر خطر يهدد امن الدولة». ومن الواضح، ان الجامعات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاضت نضالا طويلا في سبيل تكريس وجودها. وهي لا تزال اليوم تخوض نضالها هذا، اقتناعا منها بان القوانين والاوامر العسكرية الاسرائيلية، ليست سوى سلسلة من المحاولات التي تهدف الى اغلاق هذه الجامعات. فاسرائيل تدرك تماما، ان العملية التعليمية ليست عملا محايداً، بل هي عملية تهدف الى تغيير، واعادة بناء، وتأثير على الشخصية الوطنية، بغية توجيه هذه الشخصية نحو اهداف معينة.

و«الموضوعية» التي تتذرع بها السلطات العسكرية الاسرائيلية، في مواجهتها لنوعية التعليم في الجامعات الفلسطينية، لا يمكن ان تتحقق الا في اطار تلبيتها لاهداف المجتمع والافراد... وفي ضوء ذلك، يكون التعليم، سلاحا خطير الاهمية في حماية هذا المجتمع، وعلى اسرائيل؛ تحقيقا لاهدافها الصهيونية؛ ان تقوم بتدميره...